المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

تداعيات سقوط نظام الأسد في سوريا على روسيا وعلى مستقبل مصالحها في المنطقة

إعداد / أ.د.عزالدين مختار فكرون
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

لا شك أن الأحداث المتسارعة على الأرض في سوريا والتي لم تستغرق سوى 12 يوماً حتى أفضت إلى سقوط نظام بشار الأسد، وخروجه من المشهد بعد فترة حكم لعائلته أكثر من 50 عاماً، وبعد تولي المعارضة المسلحة التي أتت من الشمال السوري زمام السلطة بعد أن نظمت قوتها وتجهزت واختارت التوقيت المناسب كل ذلك ألقى بتأثيراته وظلاله على مختلف الأطراف المحلية في سوريا وكذلك الإقليمية والدولية، وسببت في تداعيات غير متوقعة، ولم تكن في حسبان الكثير من الدول الكبرى وفي طليعتها روسيا، على الأقل أنها لم تتوقع سيطرة المعارضة المسلحة بهذه السرعة، وتسارع تهاوي أركان النظام الذي طالما دعمته ومدت له كل أشكال الدعم المختلفة، فمنذ عام 2011 سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور الضامن والمحامي لنظام الأسد، واستمراره، مستخدمة منصات سياسية مثل: منصة أستانا وسوتشي كأدوات بديلة للمقاربات الغربية، كما دعمته في مجلس الأمن الدولي من خلال استخدام حق النقض ضد أي قرار قد يهدد استمرار ذلك النظام الراحل، وغير ذلك من أشكال الدعم السياسي، ثم ما لبثت أن انخرطت في العمل العسكري المباشر جنباً لجنب مع جيش الأسد ضد قوات المعارضة السورية المسلحة.

كما قامت موسكو بعقد اتفاقيات لصالح تثبت الوجود الروسي العسكري مقابل حماية النظام، الأمر الذي أفرز وجود عسكري طويل الأمد تمثل في عدة قواعد عسكرية منتشرة على الساحل السوري، وهنا الإشارة إلى قاعدتها العسكرية في مدينة طرطوس وكذلك اللاذقية، وذلك لترسيخ الوجود الروسي في سوريا الذي يرجع تاريخياً للاتفاقية الروسية للسورية عام 1971م.

اليوم وبعد التغيير المفاجئ والسريع في سوريا أدركت روسيا الحاجة لأن تتحرك لضمان مصالحها في سوريا فسارعت إلى تغيير لهجتها تجاه المعارضة المسلحة مباشرة، والسماح باستبدال علم النظام السوري بعلم المعارضة، كدلالة رمزية لقبول التغيير وهو ما حدث في سفارة سوريا في موسكو، ونتيجة لهذه الأحداث كانت تصريحات مسؤوليها السياسيين نصب كلها في بوتقة واحدة وهي أن تعمل موسكو ودمشق - بوجهها الجديد بعد التغيير السياسي- على ضمان مستقبل وجودها في المنطقة، وتأمل روسيا في أن تمد جسور التعاون بينها وبين المعارضة السورية التي تقلدت مصير سوريا وربما حتى مصير واستمرار وجود روسيا في سوريا.

إن إعادة ضبط الصياغة والخارطة الجيوسياسية في المنطقة باعتبار محورية التغيير في سوريا وبناء ترتيبات جديدة لا يمكن معه إغفال المصالح الجيو اقتصادية في الشرق الأوسط لبعض الدول الكبرى اقتصادياً وسياسياً مثل تركيا ودول الخليج وفي مقدمتها قطر، وعلى سبيل المثال سوف يفتح هذا التغيير المجال واسعاً أمام فرص جديدة لمشرع قطر- تركيا لخط نقل الغاز الطبيعي من حقل الشمال إلى تركيا عبر السعودية والأردن مروراً بسوريا، بهدف تزويد السوق الأوربية بالغاز وهو المشروع الذي عارضه الرئيس السوري المخلوع بشار الأسد، وكانت أسباب ذلك ترجع بالأساس إلى حماية مصالح الحليف الروسي المورد الرئيسي للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وبذلك مع عودة فرص إنشاء هذا المشروع لم يعد هناك أي عائق سياسي أمام بناء خط أنابيب الغاز بين قطر وتركيا، وهو الأمر الذي سوف يكون له تداعيات اقتصادية ضد روسيا ويضاف لرصيدها مما تعانيه من عقوبات وخناق اقتصادي من الدول الغربية نتيجة حربها في أوكرانيا.

من جهة أخرى إن تداعيات سقوط نظام بشار الأسد بالنسبة لروسيا لن تقتصر على المشرق العربي بل سوف تمتد إلى شمال إفريقيا وصولاً إلى منطقة الساحل الافريقي وجنوب الصحراء الإفريقية، فروسيا سوف تسعى لتكريس وجودها في شمال إفريقيا وخاصة في الشرق الليبي بغض

النظر عن مستقبل ومصير وجودها في سوريا، فليبيا وعلى الرغم من أهميتها الجيوسياسية لروسيا تمثل من جانب أكثر أهمية كبرى كونها بوابة لها لتوسع رقعة مصالحها ونفوذها في منطقة الساحل الإفريقي، وأيضاً يمكن أن ينسحب ذلك على كامل القارة الإفريقية.

من جهة أخرى إن دول الغرب سوف تنتهز الفرصة لأضعاف الوجود الروسي سواء في سوريا أو في ليبيا، حيث يجد حلف الناتو الفرصة السانحة لتعزيز نفوذه في المنطقة وخاصة في سوريا وبعد استنزافه في أوكرانيا، ويدل على هذا الأمر التصريحات الأمريكية المباركة لنجاح عملية المعارضة السورية لإسقاط نظام الأسد، وقيامها برفع هيئة تحرير الشام وعلى رأسها أحمد الشرع (الجولاني) قائد إدارة العمليات المشتركة التابعة للمعارضة السورية من قائمة الإرهاب، وهذا الفصيل المعارض يعد أكبر القوى المعارضة التي ساهمت في إحداث التغيير في سوريا.

وتمثل تركيا كلمة السر في معادلة التداعيات السياسية في المنطقة بعد سقوط النظام السوري وتأثيراتها على روسيا خاصة، حيث أن البلدين - روسيا وتركيا- تعتبران منخرطتان بشكل مباشر في سوريا وفي مناطق أخرى في الإقليم مثل ليبيا وفي دول الساحل الافريقي، وإن المتابع لمشهد الأحداث في الأيام القليلة الماضية في سوريا يدرك بأن ذلك لم يكن ليحدث لولا مباركة تركيا، وهذا الأمر يحتم على روسيا إدراك أمرين أساسيين وهما: أن الدور الجديد للوجود التركي في سوريا سوف يكون مشابها لدورها في الغرب الليبي بعد فشل حليف روسيا في شرق ليبيا (قوات الكرامة) في الهجوم على العاصمة طرابلس، وهذا لا يعد عائقاً أو معرقلاً لتركيا كما لا يعد مصدر قلق لروسيا بشرط ضمان استمرار تواجدها في قواعدها على الساحل السوري، ربما بعد تفاهمات ستجريها مع تركيا.

والأمر الثاني: أن روسيا أخذت الدرس من نجاح المعارضة السورية في قلب النظام بهذه السرعة، بعد استغلال انشغالها في أوكرانيا وإضعاف حلفاء النظام مثل حزب الله بعد مقتل جُل قياداته، وكذلك إضعاف التواجد الإيراني فيها، وهو ما سوف تستفيد منه موسكو في ضمان مستقبل وجودها في الشرق الليبي، وكان مضمون هذا الدرس أن أي حليف ضعيف سوف لن تتمكن من الاستمرار في دعمه وسوف تتخلى عنه في حالة ضعفه أو رفضه شعبياً وعدم تمكنها من دعمه، كما حدث لبشار الأسد، وهو ما قد يحدث لحلفائها في ليبيا أو غيرها، وبالتالي سوف تعمل على تقوية حلفاءها سواء في ليبيا أو في دول الساحل الإفريقي.

كما أن روسيا لن تتخلى عن الشريك التركي في هذه المرحلة في سورياً أو في بقية الإقليم كليبيا أو في إفريقيا ذلك أن تركيا تعد لاعباً في نفس الساحات التي تتواجد فيها روسيا تقريباً، بيد أنه وجود تراعاه المصالح السياسية الروسية والتركية وله انعكاسات أشبه بالتناقضات في التفاصيل كون تركيا عضواً في حلف الناتو وفي نفس الوقت تقدم دبلوماسيتها نجاحات في ترويض اللاعب الروسي في مناطق تعرفها جيداً بالنظر إلى نواح تاريخية وجغرافية وسياسية.